برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 12 - 2006/6/16

ملخَّص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2006

A

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.A/2006/16).

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2006/17
9 November 2006
ORIGINAL: SPANISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة الانترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

بيان المحتويات

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2006/EB.A/1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	1
2006/EB.A/2	إجراءات تعيين أو إعادة تعيين المدير التنفيذي	3

التقارير السنوية

2006/EB.A/3	تقرير الأداء السنوي لعام 2005	4

قضايا السياسات

2006/EB.A/4	الالتزام باستراتيجيات الحد من انتشار الفقر	4
2006/EB.A/5	دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي	6
2006/EB.A/6	توصيات فريق المهام العالمي بشأن تحسين التنسيق فيما بين المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية، في مجال مكافحة الإيدز	6

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2006/EB.A/7	الحسابات المراجعة للفترة المالية 2004-2005	7
2006/EB.A/8	الرقم المستهدف لتعهدات البرنامج: 2007-2008	8
2006/EB.A/9	استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر	8
2006/EB.A/10	استعراض إطار رصد النتائج وإعداد التقارير بشأنها في نظام الإدارة القائمة على النتائج: تقرير المراجع الخارجي للبرنامج	7
2006/EB.A/11	تقرير عن التقدم المحرز في متابعة توصيات المراجع الخارجي	8
2006/EB.A/12	تقرير المفتش العام	9
2006/EB.A/13	تحليل عناصر التكاليف في البرنامج	9
2006/EB.A/14	تقرير عن الأرصدة النقدية للبرنامج	10
2006/EB.A/15	التقرير الثاني عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	11
2006/EB.A/16	آخر المعلومات عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007)	11

تقارير التقييم

2006/EB.A/17	تقرير موجز عن تقييم استعراض أساليب العمل	12

حافظة المشروعات لإقليم آسيا

2006/EB.A/18	تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لبوتان 10133.0 (2002-2007)	12
2006/EB.A/19	مشروع البرنامج القطري لبنغلاديش 10410.0 (2007-2010)	12

حافظة المشروعات لإقليم غرب أفريقيا

2006/EB.A/20	تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج للأزمة في النيجر في عام 2005	14
2006/EB.A/21	مشروع البرنامج القطري لتشاد 10478.0 (2007-2010)	14
2006/EB.A/22	مشروع البرنامج القطري لغينيا 10453.0 (2007-2011)	14

حافظة المشروعات للشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية

2006/EB.A/23 تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لليمن 10137.0 (2002-2007) 16

2006/EB.A/24 مشروع البرنامج القطري لليمن 10435.0 (2007-2011) 16

2006/EB.A/25 مشروع البرنامج القطري لمصر 10450.0 (2007-2011) 16

حافظة المشروعات لإقليم الجنوب الأفريقي

2006/EB.A/26 مشروع البرنامج القطري لموزامبيق 10446.0 (2007-2009) 17

حافظة المشروعات لإقليم أفريقيا الشرقية والوسطى

2006/EB.A/27 مشروع البرنامج القطري لإثيوبيا 10430.0 (2007-2011) 18

2006/EB.A/28 مشروع البرنامج القطري لتنزانيا 10437.0 (2007-2010) 18

2006/EB.A/29 تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – الصومال 10191.0 18

2006/EB.A/30 العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - الصومال 10191.1 18

التقارير التشغيلية

2006/EB.A/31 تقرير عن التقدم المحرز في المشروع التجريبي للتأمين ضد مخاطر الجفاف في إثيوبيا 20

عرض لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 21

العرض الإقليمي للمكتب القطري في السودان 22

مسائل التنظيم والإدارة

2006/EB.A/32 تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 2005/1/1 -2005/12/31 22

مسائل أخرى 23

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2006/EB.A/1)

1- رحب الرئيس بالوفود المشاركة في الدورة، ونوه إلى أحداث الأسبوع.

2- أعرب المدير التنفيذي عن شكره للرئيس وأعرب عن ترحيبه بالوفود كما شكر جميع أولئك الذين عاضدوا المسيرة الثالثة (السير حول العالم) وهي المسيرة التي أعطت للبرنامج دعاية واسعة النطاق. وقد عرض شريطا مصورا عن هذه المسيرة.

3- وبالرجوع إلى القضايا الاستراتيجية التي تواجه البرنامج، استرعى المدير التنفيذي الانتباه إلى التقييم الأخير الذي أعده البنك الدولي والذي يبين أن عدد الكوارث الطبيعية وتكاليفها الإنسانية والمالية، قد تضاعفت في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الدعوات للبرنامج لمواجهة حالات الطوارئ. وأوضح أنه على الرغم من سخاء الجهات المانحة، فإن البرنامج قد اضطر في بعض الأحيان، إلى تقليص مساعداته لبعض البلدان.

4- وأشار المدير التنفيذي إلى أن عملية الطوارئ في دار فور في السودان كانت مرهقة للبرنامج، حيث اضطر البرنامج إلى تقليص الحصص الغذائية بسبب تناقص التمويل، لكن التبرعات الإضافية مكنته من استعادة مستويات هذه الحصص، مع أن هذه العمليات سوف تمثل تحديا ضخما حتى عام 2007، وأن قسطا رئيسيا من هذا التحدي سببه العنف في المنطقة، وهو ما كان يحد من مقدرة البرنامج على الاضطلاع بمهامه. وأعرب المدير التنفيذي عن تقديره لموظفي البرنامج في السودان، وعرض شريطا مصورا عن زيارته الأخيرة للإقليم. كذلك قدم المدير التنفيذي تقريرا عن مشاركته في بعثة مشتركة مع رئيسي اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوضح أن البرنامج استجاب بسرعة لزلزال جاوا وذلك من خلال عمليته الممتدة للإغاثة والإنعاش في إندونيسيا، مبينا أن أعداد غفيرة من الضحايا سوف تحتاج إلى الدعم حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، وأنه يلزم وضع استراتيجية للخروج. ومن جهة أخرى، أشار المدير التنفيذي إلى أن الأوضاع الأمنية في تيمور الشرقية يعيق جهود البرنامج لتسليم المعونة الغذائية للنازحين. كذلك أوضح أن النقص الشديد في التمويل ورداء الطقس قد سببا مشكلات تواجه عمليات المعونة في أفغانستان. وأن العملية الممتدة الجديدة في كوريا الديمقراطية، تمثل تراجعا شديدا في العمليات، ومع ذلك فإن معدلات سوء التغذية لا تزال مرتفعة؛ حيث أن 37 في المائة من الأطفال يعانون من سوء تغذية مزمن. وأضاف أن أنفلونزا الطيور تسبب صعوبات إضافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أنه، رغم هطول الأمطار في معظم أرجاء الجنوب الأفريقي وجنوبي أنغولا، فإن معظم أنحاء سوازيلاند وبعض مناطق زمبابوي، لا تزال تواجه نقصا في الأغذية. وفيما يتعلق بحالة الاختلاس الراهنة في المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ، فإن الإجراءات التأديبية قد بدئ باتخاذها، أو سوف تتخذ.

5- وقال المدير التنفيذي أن حساب الاستجابة العاجلة قد استخدم في مواجهة الجفاف في القرن الأفريقي وقد اتسع نطاقه أخيرا ليشمل السودان ووسط جاوا. ورغم الارتفاع القياسي في المخصصات، فإن الرصيد الراهن ومقداره 23 مليون دولار ربما يحد من مقدرة البرنامج على مواجهة حالات الطوارئ الكبرى. وفي ضوء الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ، فإن تكامل حساب الاستجابة العاجلة مع الصندوق المركزي المتجدد الجديد/ للطوارئ، كان بالغ الأهمية.

6- وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، قال المدير التنفيذي أنه كان لزاما عل الوكالات الثلاث التي تخذ من روما مقرا لها، أن تضطلع بدور ريادي في الفريق رفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بترابط منظومة الأمم المتحدة. وفي ميدان المعونة الإنسانية، فقد أيد البرنامج بشدة تنفيذ كل من الصندوق المركزي الجديد المتجدد للطوارئ، والصندوق المشترك للمعونات الإنسانية، ونظام المجموعات، لكن هناك جوانب نقص من حيث القدرات والتمويل، ينبغي معالجتها. وأن التعاون مابين الوكالات يمثل جانبا محوريا في معالجة انعدام الأمن الغذائي وبناء القدرات ومكافحة فيروس الإيدز. ورحب بأن الاجتماع الأخير رفيع المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أبرز الدور الرئيسي للتغذية في تخفيف مخاطر فيروس الإيدز. وأشار إلى أن البرنامج سوف يتولى، عما قريب، رئاسة لجنة المنظمات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس الإيدز. وأوضح أن مبادرة البرنامج لإنهاء جوع الأطفال قد حققت نجاحا كبيرا وإن لم يكن كافيا، رغم مشاركة مختلف بنوك التنمية.

7- وأعرب المدير التنفيذي عن امتنانه للجهات المانحة للبرنامج، موضحا أن تعبئة الأموال في الميدان، بالإضافة إلى تبرعات الحكومات والقطاع الخاص، قد أتاحت 1.2 مليار دولار حتى الآن من عام 2006. وإذ رحب بالمانحين الستة الجدد، أعرب عن أمله في أن تصبح جميع البلدان، في المستقبل، جهات مانحة، مضيفا أن الجميع يشتركون في تحمل مسؤولية تعبئة الأموال. وأطلع المجلس على ثلاثة أشرطة مصورة إعلامية تتعلق **بالبرنامج**.

8- وأعلن المدير التنفيذي عن قراره بأنه لا يعتزم الترشيح لدورة ثانية في منصبه.

9- وبعد ذلك أعطيت الكلمة لوزير التنمية المحلية في النيجر، كممثل لرئيس وزراء النيجر، الذي لم يتمكن من الحضور. وقد أعرب عن امتنانه للبرنامج لمشاركته حكومة النيجر طوال ثلاثين عاما، في مجالات الأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم. وأوضح أن من بين النتائج التي تم تحقيقها، زيادة معدلات ارتياد المدارس، وبخاصة في أوساط الفتيات، وانخفاض معدلات الإصابة بالبلهارسيا، واستصلاح نحو 14 ألف هكتار من الأراضي الزراعية منذ عام 2004، والتقدم في نظم الإنذار المبكر، وتحليل مدى هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والمشروعات التجريبية في استئصال الدرن وفيروس الإيدز. وأوضح أن من بين الإجراءات القطرية التي اتخذتها النيجر، تكوين احتياطي من الحبوب مقداره 80 000 طن متري، وصندوق مشترك للمانحين لضمان الاستجابة العاجلة لمواجهة الطوارئ، وإنشاء مراكز خدمات الرعاية الصحية والاستعاضة الغذائية لفائدة الأطفال، وبرنامج ما بعد الأزمات لتوفير الماشية والبذور للمزارعين المتضررين، إلى أن الصناديق الحكومية قدمت نحو 80 مليون دولار، من مجموع 300 مليون دولار الضرورية لهذه المشروعات. ونوه إلى أن احتياطي الحبوب قد ازداد، بعد أزمة 2005، إلى 110 000 طن متري، وأن الحكومة سوف تبني قدرات وطن مترية في مجالات إدارة الأمن الغذائي ورصده ومواجهة حالات الطوارئ. وأضاف أنه يلزم توفير الأموال والدعم لهذه الأنشطة ولتجديد مخزونات احتياطي الحبوب الذي يبلغ حاليا مجرد 20 000 طن متري.

10- وفي ضوء إعلان المدير التنفيذي، أعرب أعضاء المجلس عن أسفهم للقرار الذي اتخذه بأنه لن يبقى في منصبه بعد انتهاء فترته الأولى، وعبر عن تقديره لقيادته الممتازة.

11- وردا على البيان الرئيسي للمدير التنفيذي، وافق أعضاء المجلس على أن الأهداف الأساسية للبرنامج تتمثل في تقديم المعونة الغذائية والمساعدات الإمدادية حيثما تطلب، وتعهدوا نيابة عن حكوماتهم، أن يعملوا لتلبية هذه الأهداف. وأعرب المجلي عن بعض التفاؤل حيال الوضع المالي للبرنامج، لكنه، من جهة أخرى عبر عن بعض التفاؤل حيال الوضع المالي للبرنامج، لكنه، من جهة أخرى عبر عن القلق إزاء النقص الحاد، خلال السنوات الأخيرة، في المساهمات متعددة الأطراف غير المقيدة. كذلك أثيرت مخاوف مصدرها الإجهاد الذي تعرض له البرنامج جزاء تعدد الكوارث في عام 2005 مما أفضى إلى نقص في المعونات الغذائية المتاحة. ودعا بعض الأعضاء إلى زيادة الاهتمام بالجانب الوقائي، في حين نوه البعض الآخر إلى أن المعونة الإنسانية في مواجهة حالات الطوارئ ينبغي أن تكون من أولويات البرنامج. وكانت مسألة اعتراف الحكومات الوطنية بملكية وقيادة برامج المعونة واحدة من الموضوعات التي يتكرر طرحها، كذلك تم التأكيد، مرارا، على أهمية بناء القدرات. ورغم التشديد المتواتر على أهمية الاتصالات والإعلام، فقد دعا بعض الأعضاء إلى إبلاء مزيد من الاهتمام لبعض مناطق العالم التي لا تعيرها الأوساط الإعلامية اهتماما. وشدد بعض الأعضاء على وجوب ألا يعاني أي إقليم من تخفيضات في مساعدات البرنامج، مشيرين إلى أن البلدان الأشد فقرا والأقل نموا تتعرض لهشاشة قصوى. وفيما يتعلق بمسألة جوع الأطفال، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد نبه الأعضاء إلى وجوب ألا تنشأ قنوات مستقلة لمعالجة هذه المسألة. وطالب المجلس بالتوسع في تطبيق أسلوب الإدارة القائمة على النتائج وتحسين تقدير الاحتياجات.

12- وفيما يخص موضوع إصلاح الأمم المتحدة، أكد الأعضاء على أهمية توافر مداولات مفتوحة، وشدد العديد من الأعضاء على توطيد التآزر وتوثيق التعاون بين الأجهزة المختلطة، وبخاصة فيما بين الوكالات التي يوجد مقرها في روما. وذكر أن تنسيق البرامج وتكاملها يعتبران أمرين حيويين، ناهيك عن إتباع نهج أفقي يأخذ في الحسبان القضايا المترابطة كالمياه والأراضي والتعليم والتنمية الريفية. كما تم التنويه إلى أهمية معالجة مسألة التغذية أثناء مكافحة تفشي الأوبئة كفيروس الإيدز. واقترح بعض الأعضاء إنشاء مجلس مشترك يحل محل المجالس الإفرادية للوكالات، على غرار الإجراءات الأخرى لمصلحة زيادة التنسيق والوحدة.

13- وإجابة على ذلك، فقد شدد المدير التنفيذي على الطابع الجماعي الذي تتميز به قيادة البرنامج. وأشار إلى أنه، وإن يكن يدرك أهمية الشراكة فيما بين وكالات الأمم المتحدة، إلا أنه لا يشاطر الرأي في أن وجود مجلس تنفيذي فريد للوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، يعتبر أمرا عمليا. وأوضح أنه لن يتم إنشاء قنوات مستقلة لمعالجة الأولوية المتقدمة والمتمثلة في الحد من ظاهرة جوع الأطفال. وكان المدير التنفيذي، وهو يحث على بذل جهد جماعي للتصدي لمعالجة الأوضاع في السودان، متحمسا لتحويل الاهتمام نحو استعادة السكان لحياتهم العادية حالما تنتهي الأزمة الإنسانية. وأوضح أنه لا يرى أن هناك فصلا بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمعونة الإنسانية؛ وأن على البرنامج أن يضاعف جهوده في كليهما. ورحب باهتمام المجلس في تحسين الاتصالات والارتقاء بنظم الإعلام. وفيما يتعلق بالتمويل، فهو يسعى إلى ضمان المزيد من المانحين، بمن فيهم المانحون غير المألوفين. وأشار إلى أنه سوف يصار إلى إصدار وثيقة تشرح الفرق بين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ وحساب الاستجابة العاجلة. واختتم المدير التنفيذي مداخلته بحض الجميع على الاضطلاع بمسؤولياتهم الكاملة في محاربة الجوع، وهو التحدي الذي يواجه المجتمع الإنساني قاطبة.

إجراءات تعيين أو إعادة تعيين المدير التنفيذي (2006/EB.A/2)

14- وافق المجلس على بيان الرئيس فيما يتعلق بمشاركة المجلس في الإجراء، مؤكدا على الحاجة إلى الشفافية، وأكد الرئيس من جديد على أن جميع الجهود سوف تبذل لضمان جعل الإجراء كامل الشفافية. وأشار إلى أن الإجراء قد بدئ بتنفيذه فعلاً وأنه سوف يكتمل قبل انتهاء الفترة الراهنة لمدة منصب المدير التنفيذي. ويجب ألا تتضمن مواصفات الوظيفة

مهام المدير التنفيذي فحسب بل وأيضاً المؤهلات المطلوبة والمعايير الأخرى. وينبغي موافاة السلطات المعنية بآراء المجلس وفق مصفوفة بشأن ذلك الهدف والأسلوب للوصول إلى قائمة الاختيار المختصرة. ودعا الأمين العام جميع الدول الأعضاء أن تقدم ترشيحاتها وفق الإجراء الجديد الذي أقره في عام 2005. كذلك طلب من أعضاء المجلس إعلام الأمانة وهيئة المكتب بآرائهم حيال كل جانب من جوانب الإجراء، بما في ذلك المسائل الداخلية حول ما إذا كان يتعين على المجلس عقد اجتماعات مغلقة أو مفتوحة.

التقارير السنوية

تقرير الأداء السنوي لعام 2005 (2006/EB.A/3)

15- قدمت الأمانة تقرير الأداء السنوي لعام 2005، ولاحظت أنه يمثل خطوة أخرى مهمة صوب الإدارة القائمة على النتائج في **البرنامج**. ويساعد تقرير الأداء السنوي، وهو أداة مهمة للمساءلة والإدارة، على تحديد التقدم المحرز في الاستفادة من جوانب القوة والتصدي لجوانب الضعف. ويبين التقرير الأثر الذي حققته المعونة الغذائية في حياة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي والأشخاص المتضررين من الأزمات. ويبين التقرير بعض التحديات التشغيلية في عام 2005، لاسيما التحديات المرتبطة بتعقد عمليات الاستجابة للكوارث الطبيعية. ويسجل التقرير الطلبات الموجهة **للبرنامج** بشأن دعم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والدروس المستفادة من التجربة والتقييمات الرسمية. كما يبين التقرير التزام **البرنامج** بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنهاء الجوع، والتشديد على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مكافحة الجوع بالنظر إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي المزمن في العالم.

16- وأقر المجلس تقرير الأداء السنوي لعام 2005، وأثنى على التحسينات في هيكله ووضوحه ومحتواه. وعلق أعضاء المجلس على فائدة الوثيقة في التخطيط الاستراتيجي، ووضع السياسات، والإدارة. وأشار المجلس إلى أنه يود مشاهدة تحسينات متواصلة في التقرير وأنه يعرب عن تقديره لإدراج مزيد من تحليلات الاتجاهات، والمعلومات المتعلقة بالتكاليف، وجدول المعونة الغذائية العالمية ومؤشرات الكفاءة. ولاحظ بعض أعضاء المجلس هبوط اتجاه حافظة التنمية.

17- وردا على ذلك، شددت الأمانة على أن **البرنامج** يعمل على تحسين المؤشرات وتحديد الأهداف. وسيستمر دمج توصيات التقييم في تقرير الأداء السنوي، كما سيتم إدراجها في وثيقة منفصلة سترفع إلى المجلس لمعالجة التقييمات التي أجريت والتوصيات التي طرحت خلال العام. وسوف تتاح الملامح العالمية للمعونة الغذائية في يوليو/تموز 2006. وأكدت الأمانة مجددا التزامها بإرساء الشراكات والحرص على أن تشكل المساعدة الغذائية جزءا من مجموعة تدابير، وشددت على أن المساهمات المرنة المتعددة الأطراف، خاصة الأموال النقدية، تتيح **للبرنامج** تلبية احتياجات المستفيدين بأكبر قدر من الفعالية.

قضايا السياسات

الالتزام باستراتيجيات الحد من انتشار الفقر (2006/EB.A/4)

18- شددت الأمانة، في سياق تقديمها للوثيقة، على أن استراتيجيات الحد من انتشار الفقر، هي بمثابة إطار رئيسي للجهود المشتركة الرامية إلى الحد من ظاهرة الفقر. ويمكن للبرنامج أن يسهم في بلورة السياسات القطرية التي تستهدف أشد السكان فقرا، مستعينا في ذلك، بما لديه من معارف عن المجموعات الضعيفة، وبما يتمتع به من قدرات كوكالة تنفيذية. كذلك أكدت الأمانة على أهمية القيادة التي تمارسها الحكومات في إطار البرامج المشتركة لاستراتيجيات الحد من الفقر، لاسيما في سياق تحديد ماهية الموارد التي ينبغي تخصيصها لهذا الغرض، مشيرة إلى أنه ينبغي أن تكون قضيتا الجوع وسوء التغذية جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجيات التي يجب، كذلك، أن تعبر عن الاهتمامات الاستراتيجية للبرنامج. كما أشير إلى وجوب تقديم التوجيهات إلى المكاتب القطرية بشأن تسهيل توفير الدعم لتلك الاستراتيجيات ولزوم اتساق هذه الأعمال مع احتياجات البلدان، كل على حدة.

19- وشدد أعضاء المجلس، في غضون ترحيبهم بالوثيقة، على أهمية التنسيق فيما بين الوكالات والتقييم الدقيق للاحتياجات ولأسباب انتشار ظاهرة الجوع. كذلك شددوا على أهمية توافق الآراء والتكامل. ومن جهة أخرى، أشار بعض أعضاء المجلس إلى أن هذه القضية المتشابكة تستلزم الحصافة في إدارتها، والتعاون مع الجهات المانحة الثنائية والبلدان المستفيدة، كما تستلزم تخصيص موارد بشرية ومادية مهمة. وطلب المجلس من الأمانة أن تزوده بتقرير عن مدى التقدم في مجال مشاركة البرنامج مع الحكومات في تطوير الجهود المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر.

20- وأعرب المجلس عن موافقته على كون الوثيقة أخذت في حسبانها الآراء التي طرحت في المشاورات غير الرسمية، وهو يتطلع إلى شراكات محتملة مع كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مشددا على

لزوم التضافر فيما بين الوكالات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، في سياق صياغة وتنفيذ المقترحات المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن هذه الاستراتيجيات هي، في واقع الأمر، "مسار عمل جديد" حيث إن لدى البرنامج جوانب قوة تنفيذية يجب توظيفها في استنباط استراتيجيات فعالة للحد من الفقر. ونوه بعض أعضاء المجلس إلى أن حالات الطوارئ قد أثرت في المبادرات الإنمائية، وإلى أن مشاركة البرنامج في وضع هذه الاستراتيجيات يجب أن تتمثل في بذل الجهود لدعم الحكومات في الدول الضعيفة وذلك في مجال إعداد وتنفيذ برامجها الخاصة بها. ويتعين على البرنامج، بوجه خاص، أن يدعو إلى مساندة القطاع الزراعي، وتشجيع الرصيد التفصيلي لأولئك الذين يعانون من هشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي، فضلا عن رصد مشاركة المواطن متربين. وشدد أعضاء المجلس على أن استراتيجيات الحد من الفقر ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها وأن تكون مستدامة، ناهيك عن وجوب تنفيذها بما يتسق مع السياسات ونظم الرصد القطرية، في ضوء المعارف الأكيدة التي يستطيع البرنامج توضيحها. كذلك تم التشديد على لزوم العمل ضمن الصلاحيات الأساسية المناطة بالبرنامج. وأثيرت انشغالات إزاء جوانب التوظيف وانعكاسات التكاليف، جراء المشاركة في استراتيجيات الحد من الفقر. وطلب المجلس من الأمانة تزويده بمعلومات مفصلة عن هذه الجوانب.

21- كما ورد طلب بتوضيح مفهوم "البلدان التي تمر بمرحلة التحول"، والتي ربما يكون من الأصح استبدالها بمصطلح "الدول الضعيفة" التي أخذت تتعافى من النزاعات والتي لا تتوافر لديها مؤسسات الحكم الفعالة.

22- وأشارت الأمانة، في سياق ردّها، إلى أن الوثيقة، في معظمها، لم يكن الطلب دافعها. فالمكاتب القطرية طلبت إرشادات بشأن ضمان تنسيق المشاركة في استراتيجيات الحد من الفقر وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بينما الحكومات، التي تواجه أوضاع النزاعات، وشركاء وكالات الأمم المتحدة، طالبوا بالدعم من البرنامج لما لديه من معارف وقدرات. وأشير إلى أن أنه لن تكون هناك حاجة إلى تعيين موظفين جدد لمعالجة استراتيجيات الحد من الفقر وأن الأمانة لا ترى ذلك العمل كمسار عمل جديد، حيث إن الموظفين يمكن تدريبهم حسب الاقتضاء ومن ثم توزيعهم وفق ما هو مطلوب. وإن توطيد الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمر مقرر ومعترف به، ناهيك عن أن المزايا النسبية للبرنامج يجب استغلالها تماما. ونوهت الأمانة إلى العلاقة الموجودة ما بين استراتيجيات الحد من الفقر والقدرة على التحليل الاقتصادي، علما بأن تلك الاستراتيجيات تتسم بالتشتت أو بالأحرى بالتكثيف، وهي تعتمد على حجم وقدرات المكتب القطري المعني. وأكدت الأمانة للمجلس أنها ستتابع عن كثب، تطور هذه الاستراتيجيات، ومن ثم موافاته بتقرير عما ينجز في هذا المضمار.

دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي (2006/EB.A/5)

23- وشددت الأمانة، في سياق استعراضها، على حقيقة أن تطبيق التحليل الاقتصادي من شأنه أن يحسن استيعاب البرنامج لانعدام الأمن الغذائي وفعالية عملياته، وفي الوقت ذاته، تكثيف شراكته الاستراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة وسائر الشركاء، وهو منهج يحظى بتأييد شديد من جانب المجلس. وكما أوضح مشروع القرار، فإن التحليل الاقتصادي ليس أمراً جديداً على البرنامج، لكنه يمثل مقدرة تستلزم استثماراً وتعاوناً مستمرين مع الوكالات الأخرى.

24- وفي سياق المناقشة تم الإقرار بحاجة البرنامج إلى إدماج التحليل الاقتصادي في أعماله، في حين أثيرت بعض المخاوف حيال أن المبادئ الإنسانية للبرنامج ربما تخضع للمساومة. كذلك أشير إلى أنه قد تترتب على الأنشطة انعكاسات من حيث الموارد البشرية والمالية الإضافية. وأشير إلى أن من الأمور الهامة الاستفادة من المعلومات المجمعة على المستوى القطري أو التي تجمعها المنظمات الأخرى. كذلك ينبغي أن تؤخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والحقائق على أرض الواقع. ووجهت دعوات لأن يكون التحليل الاقتصادي مؤسسياً، وهو مفهوم كان مصدرا للقلق من جانب بعض أعضاء المجلس. كذلك رفض اقتراح يقضي بالتركيز فقط على الاستجابات للطوارئ، كما رفضت دعوات لإرجاء اتخاذ قرار بخصوص هذه المسألة.

25- وأكدت الأمانة للمجلس من جديد أن البرنامج لا يعتزم إجراء دراسات قطرية على مستويات الاقتصاد الكلي، أو القيام بأية أنشطة من شأنها الإخلاء بالمبادئ الإنسانية للبرنامج، أو باهتماماته الاجتماعية، أو بأهدافه الرئيسية، وهي توفير المعونة الغذائية والمساعدات اللوجستية ذات العلاقة. وقد استهدفت المبادرة تزويد البرنامج بالوسائل لتعزيز خبراته بشأن تنفيذ مقاصد المجلس وتحقيق الأهداف المناطة به. وأعيدت صياغة مشروع القرار لمراعاة الآراء التي طرحت في المناقشة، وطلبت مراجعة القضية خلال دورة المجلس في نوفمبر/ تشرين الثاني.

توصيات فريق المهام العالمي بشأن تحسين التنسيق فيما بين المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية، في مجال مكافحة الإيدز (2006/EB.A/6)

26- قدم ممثل البنك الدولي عرض الأمانة للوثيقة للموافقة عليها. وقد تضمنت هذه الوثيقة نبذة إجمالية عن تاريخ وباء الإيدز وتصدي الأمم المتحدة لمكافحته. وأشير إلى أن تقسيم العمل في الأمم المتحدة، والذي يعد ضروريا لتلافي الازدواج غير الضروري لضمان استجابة أكثر فعالية لمواجهة الوباء، كان يمثل عنصراً رئيسياً في توصيات فريق مهام العمل

العالمي. والمعلوم أن هذه التوصيات، التي أقرتها سائر الجهات الراعية، كانت بمثابة خريطة الطريق لمواجهة تحدي نوبة عالمية بحلول عام 2015.

27- ورحب المجلس بهذه التوصيات، وبخاصة فيما يتعلق بالتأكيد على العمل على المستويات القطرية. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بدور البرنامج في مكافحة فيروس الإيدز، نظراً للحاجة إلى الأغذية والتغذية في برامج الرعاية والعلاج. وأعرب المجلس عن قلقه حيال كون مشروعات القرارات لم تؤكد، بصورة كافية، على التنسيق، وتمت الموافقة على التعديل. وأكدت الأمانة، من جديد، على أن المجلس سوف يحاط، بصورة منتظمة، بأحدث المعلومات في هذا الصدد وبما يتم إحرازه من تقدم عام في مجال تنفيذ توصيات فريق مهام العمل العالمي.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الحسابات المراجعة للفترة المالية 2004-2005 (WFP/EB.A/2006/7)

استعراض إطار رصد النتائج وإعداد التقارير بشأنها في نظام الإدارة القائمة على النتائج: تقرير المراجع الخارجي للبرنامج (WFP/EB.A/2006/10)

28- عرضت الأمانة الحسابات المراجعة للفترة المالية: موضحة أن هذه الحسابات تشمل ثلاث وثائق مستقلة هي: (1) تقرير المدير التنفيذي الذي يتناول الإدارة المالية، والسمات البارزة للنتائج المالية للفترة المالية 2004-2005، والكشوف المالية المراجعة، بما في ذلك شهادة المدير التنفيذي ورأي المراجع الخارجي. وأعربت الأمانة عن شكرها للمراجع الخارجي لما قدمه من مساعدة في الارتقاء بمستوى الحسابات وإعداد التقارير بشأنها في البرنامج.

29- وقدم المراجع الخارجي، في ضوء عرض الأمانة للوثائق الثلاثة، تقريره المتعلق بالمراجعة والكشوف المالية، ملاحظا أن التقارير المعروضة على المجلس قد استفادت من برنامج شامل لزيارات المراجعة للميدان. وقد تلقى البرنامج رأيا قاطعا بصدد المراجعة، وليس محصلة تلقائية يتعين على منظمة ما إنجازها. فالتقرير المتعلق بإطار الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج، والذي اشتمل على سبع توصيات، سوف يليه تقرير ثان يركز على تطبيق الإدارة القائمة على النتائج في العمليات الميدانية. والخلاصة هي أن ذلك الإطار قد صمم على نحو جيد. وفيما يتصل بمراجعة حسابات الفترة 2006-2007، فقد عرض المراجع الخارجي، وفريقه، عددا من الموضوعات المحتملة في تقرير المراجعة ليدرسها المجلس. وهذه الموضوعات المحتملة يمكن أن تشمل اللامركزية، والخزينة أو الإدارة المالية، وإدارة التكاليف، والاستشاريين، وإدارة المعارف، ومخاطر الاحتيال أو الخسائر المالية. ودعا المراجع الخارجي أعضاء المجلس إلى تقديم ملاحظاتهم حول الموضوعات المحتملة بشأن استعراض المراجعة.

30- ورحب أعضاء المجلس بالرأي القاطع للمراجع الخارجي وبمجموعتي توصيات المراجعة: الأولى، وعددها عشر، تتعلق بالمحاسبة والمسائل المالية، والثانية، وعددها سبع، تتعلق بالإدارة القائمة على النتائج. وفي سياق تأكيدهم على الأهمية البالغة لازدياد التآزر ولتوضيح تقسيم العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين، وخدمات الإشراف والأمانة، أعربوا عن تقديرهم لاعتزام الإدارة العليا على تحسين الشفافية في المحاسبة، وهو ما تحقق بشأنه تقدم مطرد. وأعرب بعض المتحدثين عن انشغالهم إزاء إحالة التوصية الأولى إلى لجنة المراجعة، في ضوء القرارات السابقة. وأشار المجلس إلى أن العمل في مجال الإدارة القائمة على النتائج يتقدم باطراد، وهم يتطلعون إلى استلام التقرير الثاني من المراجع الخارجي. ووجهوا دعوات لبناء قدرات الإدارة المالية في الميدان وللتركيز على معالجة جوانب القصور في النظم المحاسبية في البرنامج عندما تتصدى لحالات الطوارئ، خصوصا فيما يتعلق بالمكاتب القطرية. وأعرب البعض عن قلقهم حيال الاتجاه نحو تناقص نسبة المصروفات المخصصة للتنمية. وفي ضوء الوضع في جوهانسبرغ، فقد طلب من البرنامج تطبيق آليات فعالة لمنع الاختلاسات. وفي سياق الإجابة على الموضوعات التي ذكرها المراجع الخارجي، كموضوعات أولية يزمع إدراجها في برنامج عمل المراجعة الخارجية للفترة 2006-2007، اقترح أعضاء المجلس دراسة مردودية تكاليف الاستثمارات في الاتصالات، ومشاركة البرنامج مع القطاع الخاص، وقدرات البرنامج على الاضطلاع بالأعباء المتزايدة، والمشتريات المحلية والإقليمية، والاحتيال الالكتروني، وهي موضوعات يمكن إحالتها إلى المراجع الخارجي في موعد لاحق.

31- وردا على الأسئلة المتعلقة بالتزامات تعويضات الموظفين، أعلمت الأمانة المجلس أن هذه الالتزامات قد حددها التقييم الاكتواري وأنها قد تأثرت بالتغييرات في الافتراضات الاقتصادية وفي العوامل الديموغرافية.

32- وقال المراجع الخارجي أن حجم الاحتياطيات ومستوى المديونية، وكلاهما مثار قلق لدى بعض أعضاء المجلس، كانا موضوعين معروضين على الأمانة لدراستهما، لكن وفي أعقاب المشاورات مع الأمانة فقد ارتأى أن يقدم كشفا عن هاتين المسألتين في تقريره المالي القادم. وأشار إلى أنه يوافق على أن النظم السليمة للإدارة القائمة على النتائج ربما لا تناسب، من الناحية النظرية، الوقائع الميدانية، موضحا أن هذا الموضوع سوف يعالج في التقرير الثاني.

الرقم المستهدف لتعهدات البرنامج: 2007-2008 (2006/EB.A/8)

33- أوضحت الأمانة الكيفية التي، بموجبها، تم الوصول إلى الرقم المستهدف للفترة 2007-2008 ومقداره 6.74 مليار دولار، لكنه أوصى بعرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إنهاء هذا التقرير.

34- واعترض بعض أعضاء المجلس على فكرة أن مؤتمرات التعهد ليست لها أهمية تذكر في تعبئة الموارد في حين أن أعضاء آخرين يرون أن مؤتمرات التعهد قليلة الأهمية أو لا أهمية لها على الإطلاق، وأن تنظيمها باهظ التكلفة، وأن هناك توافقا راسخا في البرنامج على وجوب التوقف عن عقد مثل هذه المؤتمرات.

35- وأشارت الأمانة إلى أن مؤتمر التعهدات الأخير قد أسفر عن تعهدات تمثل مجرد 0.26 في المائة من مجموع إيرادات البرنامج في فترة العامين القادمين. وطمأنت الأمانة المجلس بأن البرنامج قد استنبط أساليب فعالة لتعبئة الأموال مكنته من الوفاء بنسبة عالية من احتياجات المستفيدين.

استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشر (2006/EB.A/9)

36- عرضت الأمانة الاستعراض الذي أجري بناء على طلب المجلس. وهذا الاستعراض (1) يعرض بدائل تحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشر؛ (2) يحدد دور وأهمية حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة، ويقترح مستوى مستهدفا؛ (3) يقترح منهجية لتحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشر؛ (4) يوصي بالإبقاء على المعدل الحالي لتكاليف الدعم غير المباشر وهو 7 في المائة خلال فترة السنتين 2006-2007.

37- وأيد المجلس المنهجية المقترحة لتحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشر في المستقبل، ووافق على المعدل البالغ 7 في المائة لفترة السنتين الحالية. وطلب المجلس أن تقدم إليه معلومات منتظمة عن آخر التطورات في مستوى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة؛ وأكدت الأمانة أن تلك المعلومات موجودة بالفعل في آخر المعلومات عن خطة الإدارة التي تعرض على كل دورة للمجلس. وأعادت الأمانة تأكيد التزامها بتحسين التمييز بين تكاليف الدعم المباشر وتكاليف الدعم غير المباشر.

تقرير عن التقدم المحرز في متابعة توصيات المراجع الخارجي (2006/EB.A/11)

38- قدمت الأمانة هذا التقرير المرحلي الذي يوجز استجابة الأمانة للإجراءات المتخذة حيال تقارير المراجعة الستة التي قدمها المراجع الخارجي إلى المجلس في عامي 2005 و2006. وقد أدرجت، للمرة الأولى، الاستجابات على التوصيات التي قدمها المراجع الخارجي، وهي الاستجابات التي ردت بها إدارة البرنامج على التوصيات.

39- وأعرب المراجع الخارجي عن تقديره للطريقة التي عولجت بها توصياته وأثنى على التقرير المرحلي الشامل، وعلى الاستجابة الإيجابية العاجلة إزاء توصياته الأخيرة.

تقرير المفتش العام (2006/EB.A/12)

40- قدم المفتش العام تقريره، مشيرا إلى أنه قد تم، في الفترة 2004-2005، تطبيق استراتيجية تقوم على المخاطر، في توفير خدمات المراقبة. وأوضح أن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد تعزز بالزيادة بنسبة 66 في المائة في المواد المخصصة لشعبة خدمات المراقبة، مما أسفر عن زيادة بنسبة 158 في المائة، في المراجعات الميدانية، وبنسبة 34 في المائة في مراجعات المقر الرئيسي، وبنسبة 95 في المائة في أعمال التحقيقات. وأشير إلى أن مهمة المراجعة الداخلية استعرضها معهد المراجعين الخارجيين الذي وجد أن تلك المهمة تتقيد، عموما، بمعايير المعهد ذاته. كذلك فإن العملاء (الزبائن) الذين تم استطلاع آرائهم في أعقاب اكتمال التعهدات، أعربوا عن رضاهم إزاء أعمال شعبة خدمات المراقبة.

41- وأوضح المفتش العام، في سياق الإجابة على ملاحظات المجلس، بأنه على الرغم من أن جوانب التصور في الرقابة، والمحددة في الشراء، كانت مصدرا للقلق، خصوصا في مستهل أي حالة للطوارئ، فإنه ما من حالة أسفرت عن إجراء تحقيقات. وأشار إلى أن إدارة البرنامج هي الآن في صدد معالجة القضية الأوسع والتي وردت في تقرير المراجع الخارجي. وقد بدئ بتطبيق استطلاع رضا العملاء للحصول على المعلومات من المكاتب التي خضعت للمراجعة والتفتيش. وفي المستقبل، فإن تعريف "العميل" يمكن توسيعه ليشمل أصحاب الشأن، كالمجلس التنفيذي، ولجنة المراجعة، كما سيعار إلى إعداد النموذج الذي يتبع في الحصول على هذه الآراء. وقد أوجز التقرير 75 عملية مراجعة نفذت في غضون أكثر من عامين، كما أن النتائج، التي تم التوصل إليها من تنفيذ نظام جديد لرصد استجابات الإدارة لتوصيات شعبة خدمات المراقبة، سوف تدرج في التقرير عن الفترة المالية القادمة.

42- وأشار إلى أن الزيادات في حالات فقدان السلع، يمكن تفسيرها، جزئيا، بسبب التوسع في عمليات البرنامج، أما الزيادة في حالات التحرش المبلغ عنها، فيمكن عزوها إلى "الخط الساخن" وتعميق الوعي. ونظرا لأن المفتش العام يعينه المدير التنفيذي ويتبع له مباشرة، فإن ذلك يضمن استقلالية شعبة خدمات المراقبة عن عملائها الرئيسيين، وهم الإدارة التنفيذية للبرنامج. وقد تحددت ميزانية شعبة خدمات المراقبة كجزء من العملية العادية لوضع خطة الإدارة.

43- وأفادت الأمانة بأن مجموعة مواجهة الطوارئ كانت قد أنشئت للتصدي لأربع حالات طوارئ واسعة حدثت في وقت واحد، وذلك كجزء من الأولويات التي حددها المدير التنفيذي. وأوضح المراجعون الداخليون والمراجع الخارجي، أن عددا من المخاطر برزت في المرحلة الأولى من حالات الطوارئ حول المسائل المتعلقة بعملية الشراء والعمليات المالية والإدارية وملامح المخاطر المتصلة بها. ونتيجة لذلك، فقد أنشأت الأمانة أفرقة دعم تمهيدا لاستخدامها في غضون 24-48 ساعة عند ظهور حالة طوارئ، لتقديم الدعم الإداري الكامل، وتدبير الموارد، وضمان التقيد بتطبيق لوائح البرنامج، علما بأن اللوائح المطبقة على المرحلة الأولى من أية حالة طوارئ، سوف تخضع للاستعراض. وأكدت الأمانة أن إدارة البرنامج قد تابعت توصيات المفتش العام واستنبطت الآليات اللازمة لرصد التقدم المحرز في مجال تنفيذها.

تحليل عناصر التكاليف في البرنامج (2006/EB.A/13)

44- عرضت الأمانة وثيقة التحليل بناء على طلب المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وتحلل الوثيقة مختلف عناصر التكاليف عن طريق مقارنة النفقات الفعلية للفترتين 2002-2003 و2004-2005، والنفقات المزمعة للفترة 2006-2007. وتصنف التكاليف إلى فئتين عريضتين، هما التكاليف غير المرتبطة مباشرة بالمشروعات الغذائية، وتكاليف المشروعات الغذائية. وازدادت النفقات غير المرتبطة مباشرة بالمشروعات الغذائية بما نسبته 75 في المائة، أي ما يمثل 40 في المائة من مجموع الزيادة في النفقات بين عامي 2003-2005. وترجع أهم أسباب ذلك إلى الزيادات في العمليات الخاصة، والحسابات الخاصة، وحسابات الأمانة، وزيادة النفقات غير المباشرة حسب ما وافق عليه المجلس.

45- وازدادت تكاليف المشروعات الغذائية بنسبة 16 في المائة، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل. وكان لحجم عمليات السودان وتعقدها أثر في حدوث زيادات كبيرة في فئتي تكاليف النقل لداخلي والتخزين والمناولة وتكاليف الدعم المباشر.

46- وأعرب المجلس عن ترحيبه بالتقرير باعتباره أداة جديدة لتقييم مالية **البرنامج**. وشدد المجلس على الحاجة إلى فحص التكاليف بانتظام، لاسيما لرصد الزيادات في تكاليف النقل وتكاليف الأغذية. وردا على ما أثير من أسئلة، قدمت الأمانة معلومات أكثر تفصيلا عن زيادة تكاليف الأمن، وارتفاع قيمة تركيب سلة الأغذية المستخدمة في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، وعوامل السوق الخارجية التي تؤثر على تكاليف الشحن والنقل.

47- وطلب المجلس تقريرا منتظما عن تحليل التكاليف، ولاحظ ما تواجهه الأمانة من صعوبة في عرض التقرير في الوقت المناسب للدورات السنوية جراء الحاجة إلى الكشوف المالية المراجعة. وأشار المجلس إلى أنه ينبغي على الأمانة أن تستكشف خيارات تقديم التقرير، وأنه يمكن، عند اللزوم، استخدام كشوف مالية غير مراجعة.

تقرير عن الأرصدة النقدية للبرنامج (2006/EB.A/14)

48- عرضت الأمانة هذا التقرير المتعلق بمقدار الأرصدة النقدية للبرنامج، ومصادرها، واستخدامها، ومستوياتها المثلى، وذلك استجابة لطلب المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وقد قارن هذا التقرير بين البيانات المالية خلال الفترات المالية الثلاث الأخيرة، فيما يتعلق بحجم العمليات وأهداف الأموال. وخلص التقرير إلى أن الأرصدة الإجمالية كانت مقبولة، وإن تكن في حاجة إلى تعديلات، من ذلك، مثلا، ما يخص حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وحساب الاستجابة العاجلة.

49- وقد أعرب المجلس عن ترحيبه بالوثيقة، وشدد على الحاجة إلى الشفافية القصوى فيما يتعلق بمختلف الأموال،منوها إلى وجوب إيلاء الاهتمام لإدماج بعض الحسابات الاحتياطية.

50- وردا على أسئلة بعض أعضاء المجلس، أوضحت الأمانة أن ازدياد عمليات البرنامج استوجب مستوى متقشفا من الأرصدة النقدية. ومعلوم أن معظم هذه الأرصدة مخصصة لأهداف محددة ويتعذر توجيهها نحو أهداف أخرى. فالأموال المخصصة للمشروعات الإنمائية تستغرق دورة أطول أمدا من دورات الأموال المخصصة للطوارئ. وكان معظم الأرصدة النقدية موجودا في استثمارات قصيرة الأجل لفترات تقارب شهرين ونصف. وقد صيغت سياسة استثمارية جديدة بمساعدة البنك الدولي، تقترح شرائح مستقلة ولها فترات مختلفة تقترن بنبذات عن المخاطر. ويتوقع أن يبدأ تطبيق هذه السياسة في سبتمبر/أيلول 2006. ومعلوم أن بعض التمويل متعدد الأطراف قد ذهب مباشرة إلى حساب الاستجابة العاجلة، أو تم تجديده لهذا الحساب، لكن معظم هذا التمويل ذهب مباشرة إلى العمليات ذات الأولوية المتقدمة، ليسد الثغرات في الإمدادات أو لتوفير السلع المفقودة من التشكيلة الغذائية. ويلاحظ أن الأموال المتاحة في حساب الاستجابة العاجلة كان أقل من 15 مليون دولار، رغم أن الهدف كان 70 مليون دولار.

51- وطلب المجلس من الأمانة موافاته، في الدورة العادية الثانية في عام 2006، بتقرير عن التغييرات التي تدخلها في سياساتها الاستثمارية.

التقرير الثاني عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (2006/EB.A/15)

52- في أعقاب تقديم الأمانة للتقرير الثاني عن التقدم المحرز، أعرب المجلس عن تأييده الكامل لتنفيذ القرار الخاص بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على النحو الذي وافقت عليه بالفعل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ولاحظ أن من شأن ذلك أن يزيد من الشفافية ومن التعاون فيما بين الوكالات، وأن التقدم المحرز يشهد على الطابع التقدمي والمرن للبرنامج. وأشير إلى أن القرار قد يتوقف على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه.

53- وذكرت الأمانة، في ردها على الأسئلة، أن المزيد من التقارير عن التقدم المحرز سوف تعرض على المجلس. وأضافت أن الالتزام بالمواعيد المحددة في هذا المجال سيتوقف على اعتماد ميزانية البرنامج، إلا أن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تتوقع أن يكون البرنامج من المنظمات التي تطبق المعايير المذكورة مبكرا. وأوضحا أن اقتراحات اللجنة الإدارية الرفيقة المستوى ينبغي أن تعتمد من قبل الهيئات الرئاسية للمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة. ويقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إصدار الكشوف المالية سنويا وليس مرة كل سنتين، مما يستدعي تعديل النظام الأساسي، وهو إجراء يحتمل أن يكون طويلا. أما التعديلات اللازم إدخالها على النظم الأخرى فينبغي أن تحتاج إلى جهد أقل، وستعرض المعلومات الخاصة بالموضوع على عناية المجلس حسب الاقتضاء وتم توضيح دلالة التعبير " أجهزة الكمبيوتر" الوارد في الجدول 1 فقيل أن من الأدق استخدام تعبير "المعدات المكتبية" أو "اللوجيستات".

حدث المعلومات عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007) (2006/EB.A/16)

54- عرضت الأمانة هذا التقرير الثاني عن آخر المعلومات بعد التقرير الذي عرض على الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2006. وقد ازداد برنامج العمل المزمع من 5.793 مليار دولار إلى 5.959 مليار دولار؛ وسوف يحقق التمويل المتوقع البالغ 5.4 مليار دولار ما مقداره 353 مليار دولار من الإيرادات الناجمة عن تكاليف الدعم غير المباشر. وقدمت الأمانة ميزانية سنوية لتكاليف دعم البرامج والإدارة وتقارير فصلية عن ميزانية دعم البرامج والإدارة. واقترحت الأمانة تحويل مبلغ 20 مليون دولار أمريكي إلي حساب الاستجابة العاجلة، و3.7 مليون دولار لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

55- وأثار المجلس تساؤلات عن التعيينات وخطوط المسؤولية، وردت الأمانة على تلك التساؤلات. ويعتبر الرئيس الجديد لشعبة الشئون المالية مسؤولا أمام نائب المدير التنفيذي للشئون الإدارية، كما يشارك في الفريق التنفيذي؛ ويحتفظ المدير التنفيذي بالمسؤولية النهائية عن كافة القرارات المتعلقة بالميزانية. وسيكون مدير التقييم مسؤولا أمام المدير التنفيذي؛ وليس ثمة رأي مشترك حول أفضل الممارسات المعمول بها في ذلك الشأن. وتحظى البلدان إجمالا بتمثيل متكافئ في موظفي **البرنامج**، ولكن الأمانة تدرك أن المناصب الأعلى لا توزع بنفس القدر من التساوي، ولكنها ترمي إلى تحسين ذلك وزيادة التوازن بين الجنسين. وسوف تقام شعبة خاصة لمبادرة السير حول العالم التي أنشئت في **البرنامج** كأحد الأنشطة ذات الأولوية العليا. وأما قرار تعيين رئيس موظفي العمليات فيرجع إلى المدير التنفيذي، ويمكن اعتبار وظيفة النائب الأول للمدير التنفيذي مساوية لذلك المنصب.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم استعراض أساليب العمل (2006/EB.A/17)

56- يستند التقييم الموجز الذي عرضه مدير مكتب التقييم إلى مقابلات موسعة مع موظفي **البرنامج** والجهات المانحة والزيارات الميدانية إلى أربعة من بين تسعة مكاتب قطرية تطبق المشروعات التجريبية لاستعراض أساليب العمل. وقد حسن استعراض أساليب العمل من سرعة تقديم السلع إلى المستفيدين وحقق وفورات في التكلفة. ولم يتكبد تمويل رأس المال العامل إلا قليلا من خطر الإعسار، ولكن مدراء المشروعات أعربوا عن قلقهم من أن التمويل لا يدعم السلف المسحوبة من حساب نقدية المشروع لتغطية أي خسائر محتملة. وتتفاوت التبرعات المتنبأ بها من حيث الدقة، وكانت بعض وفورات التكلفة أقل من تقديراتها الأصلية. وردت الأمانة بالفعل على توصيات التقييم بشأن حل تلك المسائل وغيرها من القضايا.

57- وأثنى المجلس على جودة التقييم وعلى سرعة استجابة الأمانة للتوصيات. ورحب أعضاء المجلس باعتراف الأمانة بالحاجة إلى تحسين منهجية حساب فوائد استعراض أساليب العمل، والمبادئ التوجيهية الداخلية الواضحة لاستخدام القروض، وتحسين نظام إعداد التقارير المتعلقة باستعراض أساليب العمل الذي يتطلب عمالة كثيفة قبل توسيعه ليشمل مكاتب قطرية أخرى.

58- وردا على تساؤلات أعضاء المجلس، أوضحت الأمانة أن المسؤولية عن استخدام حساب نقدية المشروع قد وزعت على المدراء القطريين أو الإقليميين. ويحسن البرنامج خطوطه التوجيهية المتعلقة باستعراض أساليب العمل، وسيجرى في يوليو/تموز 2006 توسيع استخدام برامج حاسوبية جديدة لتبسيط النظام. وأوضحت الأمانة أن حساب الاستجابة العاجلة

مخصص للاستجابة لحالات الطوارئ فقط بينما يقدم تمويل رأس المال العامل وحساب نقدية المشروع سُلفا للعمليات الجارية.

حافظة المشروعات لإقليم آسيا

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لبوتان 10133.0 (2002-2007) (2006/EB.A/18)

مشروع البرنامج القطري لبنغلاديش 10410.0 (2007-2010) (2006/EB.A/19)

59- بدأ العرض الإقليمي بالإعلان عن أن مكتب آسيا أصبح مسؤولا عن أفغانستان وباكستان منذ 2006/6/1 على سبيل التوفيق مع سائر وكالات اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يخص الحدود الجغرافية للمنطقة التي يشملها. وقد أسفر التغيير عن زيادة كبيرة في المستفيدين والميزانية، وقد زار المدير الإقليمي هذين البلدين مؤخرا. وقد أدهشه، في أفغانستان، تنوع الشراكات التي تنشط في البلد وعدم تناسب عدد المستفيدات مع مجموع المستفيدين. وقد تدهورت حالة الأمن بصورة خطيرة في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي يحد من إمكانية الوصول إلى المناطق المنشودة. كما أن عدم رضاء السكان عن التقدم الذي تحرزه الجهود الإنمائية للحكومة والمجتمع الدولي يدفع الأمور إلى عدم الاستقرار، وهو وضع تنذر احتمالات العجز الغذائي بزيادته التهابا. ومع ذلك، **فالبرنامج** ملتزم بمواصلة دعمه للبلد، خاصة عن طريق تنفيذ برنامج الاستعداد للشتاء. وفي باكستان، كانت الاستجابة للزلزال مثيرة للإعجاب، أما العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش الرامية إلى تأمين المرحلة الانتقالية التالية للكارثة فمازالت في مراحلها الأولى مع استهداف تلاميذ المدارس وإعادة البناء، والتحديات الرئيسية ذات طابع جغرافي ولوجيستي – أنهيت عمليات الهيلوكوبتر التابعة لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية - وأرصادي، وبرامج البرنامج تعاني، كما في أفغانستان، من قصور خطير في التمويل.

60- وقصور التمويل مشكلة كبرى تواجه **البرنامج** في آسيا. ومع ذلك، فقد كانت الاستجابة للزلزال في جزيرة جاوة سريعة، وقد عدلت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إندونيسيا لمساعدة ضحايا الزلزال، وتم التشديد على شراء السلع محليا. وفرضت القلاقل الاجتماعية في تيمور ليشتي على **البرنامج** أن يحمي موظفيه وممتلكاته، لكن **البرنامج** استجاب بسرعة لمساعدة أعداد كبيرة من المشردين داخليا، وكانت هناك استراتيجية جاهزة لانسحاب **البرنامج** لأنه لم يكن من المتوقع أن تستمر الحاجة إلى معونة الطوارئ الغذائية بعد نهاية 2006. ووقعت رسالة تفاهم مع السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مايو/أيار 2006. ولو حدث أن امتد النطاق الأصلي للمعونة الغذائية الذي يشمل 30 بلداً بحيث يدخل فيه 20 بلدا جديداً، كما هو متوقع، فستقع ضغوط إضافية على مستويات توفير الموارد التي تعتبر منخفضة أصلا. وكان توفير الموارد بطيئا أيضا بالنسبة لعملية الطوارئ في الفيليبين التي بدأ تنفيذها في منطقة مينداناو التي تعاني من الصراعات. وكانت الشراكات هناك قوية بصورة خاصة ورأت الحكومة أن عمليات **البرنامج** تفيد في إيجاد حل للصراع. ورفض **البرنامج** طلبا رسميا قدم إليه للحصول على المساعدة في أعقاب كارثة الانهيال في Leyte. ومن الجاري طرح عملية طوارئ مدتها ثلاثة أشهر في غرب نيبال على سبيل الاستجابة للجفاف. وقد استخلصت دروس من الاستعداد الذي تميز به تعامل **البرنامج** مع انعدام الأمن الناجم عن المشكلات السياسية في نيبال، لكن الحالة التي نشأت بعد الأزمة تثير الكثير من التحديات. وتطبق هذه الدروس بنجاح في سري لانكا حيث يوقع تدهور حالة الأمن الاضطراب بالبرامج الجارية، بما في ذلك جهود الإغاثة من التسونامي. وينبغي أن تستفاد من المشروع الرائد للتحويلات النقدية، الذي يستهدف 12 000 من ضحايا التسونامي، دروس فيما يخص الفوائد النسبية للمعونة النقدية مقابل المعونة الغذائية. وتم التشديد على الدعم التام والتعزيز الكامل للشراكات التي تعقد مع جميع وكالات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى لتعظيم الفعالية وتجنب الازدواج.

61- وأشير في المناقشة إلى أن المجلس كان قد دعي، في اجتماع سابق، إلى أن يتولى **البرنامج** موقع الريادة في تحليل تأثير شراء الأغذية في الأسواق المحلية والإقليمية ودون الإقليمية، وإلى أن تشمل جميع وثائق المجلس بيانات تفصيلية عن منشأ السلع المشتراة لعمليات **البرنامج**، وهو ما لم يحدث في الاجتماع الحالي. واقترح أن يجعل **البرنامج** من الإنهاء التدريجي للمعونة أولوية في حالات ما بعد الطوارئ في بلدان مثل سري لانكا. وكان هناك تأييد واسع لرسالة التفاهم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وترحيب بالترتيبات الخاصة بأمن موظفي البرنامج في هذا البلد، وأكد المدير الإقليمي أن **البرنامج** لن يسلم الأغذية إلا حيثما كان من المسموح الوصول إلى المناطق المعنية، وقال إن المجلس سيبلغ أولا بأول بتنفيذ العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وفيما يخص نظام المجموعات، أفادت الأمانة بالتحسينات التي أدخلت على تطبيقه في أعقاب زلزال جزيرة جاوة، وذلك بعد المشكلات الأولية التي صودفت في التصدي لكارثة الزلزال في جنوب آسيا. واستفيدت من الاستجابة لكارثة التسونامي دروس تم استخلاصها من عمليات المراجعة والتقارير المرفوعة، وليس من شك في أن الاستجابة للحالات التي نشأت في إندونيسيا وتيمور ليشتي ستكون بمثابة دروس مفيدة في المستقبل. ورحبت

الأمانة بالعروض المقدمة من شتى البلدان لدعم عمليات **البرنامج** في آسيا وأعربت عن الشكر على الثناء الذي كيل لموظفي **البرنامج** في هذا الإقليم.

62- ولدى تقديم البرنامج القطري لبنغلاديش، وجهت العناية إلى المبادئ الإرشادية الثلاثة التي أعرب المجلس عن القلق بشأنها في مناقشات سابقة وهي زيادة التركيز الجغرافي للبرامج التكميلية لتعظيم تأثير البرامج في الأماكن الأشد احتياجا، وإعداد الرزم المتكاملة الرامية إلى تحقيق التآزر وتوجيه التدخلات التكميلية إلى نفس المواقع، وزيادة المشاركة في حوار السياسات وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد أحرز في البلد تقدم جدير بالإعجاب فيما يخص التنمية البشرية، لكن البرنامج الطموح الذي يستهدف عدة ملايين من المستفيدين اصطدم بقصور كبير في الموارد. وسيتم التركيز بدرجة كبيرة على الشراء محليا. وأعرب المجلس عن تأييده الشديد للبرنامج القطري، ووجهت الدعوة إلى التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتعهدت الأمانة بأن تحسن تنظيمها إلى مدى أبعد فيما يخص قروض المعونة الغذائية على سبيل المثال. وساد الاتفاق على أن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون مفيداً أيضا للاستعداد للكوارث. وكانت الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة موضوعا طرح بصورة متكررة نظرا لفائدته للأمن الغذائي. وتم التشديد على أهمية المبادئ الإرشادية الثلاثة خاصة فيما يتعلق بنقل المعرفة، والاستعداد للطوارئ، والأمن الغذائي، كذلك سلط الضوء على النساء وأهمية القروض الصغيرة. وفيما يخص خطط استراتيجية انسحاب **البرنامج**، وجهت العناية إلى ذلك القسم من الوثيقة الذي يعالج مسألة بناء القدرات، وإلى أن الحكومة قدمت من نفسها تبرعات غذائية بالفعل.

63- وقدم "تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لبوتان"، وسلط الضوء على مشكلات الوصول إلى سبل المعيشة داخل البلد. وتم تقييم التغذية المدرسية وتحسين سبل الوصول إلى المناطق الريفية. وأوصى بنقل التغذية المدرسية تدريجيا إلى الحكومة، واقتران ذلك بالإنهاء التدريجي للدعم المقدم من البرنامج وذلك بحلول نهاية 2011 وفي موعد غايته نهاية 2015. وفي معرض الرد على أوجه القلق التي عبر عنها أعضاء المجلس بشأن الإنهاء التدريجي لمعونة البرنامج، قدمت تأكيدات جديدة بأن نقل المسؤولية إلى حكومة بوتان سيكون تدريجيا، وسيشمل نقل الممارسات الإدارية. وأوضح أن التغذية المدرسية وإنشاء دروب الدواب هي الأنشطة الرئيسية وأن الحيز البرنامجي المتاح للتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية محدود في بوتان، نظرا لأن الصندوق لا يعمل في هذه القطاعين في بوتان.

حافظة المشروعات لإقليم غرب أفريقيا

تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج للأزمة في النيجر في عام 2005 (2006/EB.A/20)

مشروع البرنامج القطري لتشاد 10478.0 (2007-2010) (2006/EB.A/21)

مشروع البرنامج القطري لغينيا 10453.0 (2007-2011) (2006/EB.A/22)

64- قدم المدير الإقليمي عرضا مجملا للوضع السائد في غرب أفريقيا ومشروع البرنامجين القطريين لتشاد وغينيا. وقدم مدير المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا عرضا لتقييم استجابة البرنامج لأزمة النيجر.

65- وأشير إلى أن معدلات الوفيات وسوء التغذية في أوساط الأطفال في عموم شمال السهل تنذر بالخطر. كذلك أشير إلى أن معدلات سوء التغذية الحاد في شبه الإقليم تجاوزت عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية من أجل التدخلات الغذائية. فمن الأسباب الرئيسية لسوء التغذية، بالإضافة إلى نقص الأغذية، رداءة المرافق الصحية، والافتقار إلى المياه والمرافق الصحية وإلى التسهيلات والممارسات الثقافية. وسوف يحتاج البرنامج إلى 21 مليون دولار خلال الأشهر الستة القادمة لتنفيذ العمليات الراهنة في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

66- وأدى السلام في ليبيريا إلى توطيد الاستقرار هناك وأيضا في سيراليون وغينيا. وعاد النازحون إلى مناطقهم الأصلية، ومن المنتظر أن تكتمل عودة اللاجئين بحلول يونيو/ حزيران 2007. وقد احتاج البرنامج إلى 11 مليون دولار للعملية الممتدة في البلدان الساحلية لغرب أفريقيا، وإلى 1.5 مليون دولار لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

67- أما مباحثات السلام في كوت ديفوار فلاتزال غير نهائية، كذلك لم يبدأ نزع الأسلحة وتسجيل المواطنين حسبما أوصت به مجموعة العمل الدولية المعنية. ونفذ البرنامج خططا للطوارئ لفائدة ساحل العاج وخمسة بلدان أخرى مجاورة، وسوف يستعد للتدخل إذا ما تدهورت الأوضاع. وطلب البرنامج 11.7 مليون دولار لتغطية الاحتياجات التنفيذية خلال الأشهر الستة القادمة.

68- وكانت الأوضاع الأمنية خطيرة في تشاد. وقال المدير الإقليمي إنه لا يعتقد أن هذه الأوضاع سوف تتحسن في الأمد القصير. وكان البرنامج يقدم المساعدة لنحو 400 ألف شخص، من بينهم المتضررون واللاجئون من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. ونظرا لعدم وجود بديل حيوي، فقد اضطلعت خدمة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية

بمسؤولية الإخلاء الطبي ونقل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في البلاد. واحتاج البرنامج إلى 14.2 مليون دولار لتنفيذ العملية في تشاد خلال ما تبقى من عام 2006.

69- وقدم المدير الإقليمي للمجلس أحدث المعلومات عن التقدم في مجال شراكات التضامن مع الحكومات والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب الشأن فيما يتصل بتحالف السهل بشأن التعليم الأساسي، وفريق المهام الإقليمي الذي كان يدرس تأثيرات أنفلونزا الطيور على الأمن الغذائي في بوركينا فاسو والكاميرون والنيجر ونيجيريا.

70- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لتقرير التقييم حول استجابة البرنامج لأزمة النيجر في عام 2005، في حين أن بعض الأعضاء كانوا يودون أن تكون هناك معالجة أكثر عمقا لبعض القضايا والتوصيات.

71- وشدد مدير التقييم، في سياق الإجابة على ملاحظات المجلس، على أن تقرير التقييم يمثل ملخصا لتقرير فني كامل: أي أن التقييم ركز على أداء البرنامج وليس على جميع الأطراف الفاعلة المشاركة، وإن كان قد أخذ في الحسبان التقييمات التي أجرتها الأجهزة الأخرى لأدوار اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية والترتيب في النيجر. وكما هو الشأن في التقييمات الأخرى، فإن قضايا فعالية التكاليف ومردودية التكاليف قد تعذرت معالجتها على نحو مقبول، ومن المأمول أن تعالج جوانب التكاليف في المراجعة قيد الإعداد. وأضافت الأمانة أن أزمة النيجر أوضحت كيف أن القضية الهيكلية، وليست الوقائع، قد أصبحت من الأسباب الرئيسية للأزمة، وأنه ينبغي استنباط الأساليب والوسائل الجديدة لمعالجة هذه الأزمة. وقد أعد البرنامج خططا لمواجهة الطوارئ في حالة الأزمات في جميع بلدان الإقليم. وإن وجود موظفين رفيعي المستوى في المكاتب القطرية من شأنه أن يساعد في تدعيم الإنذار المبكر.

72- وطلب المجلس إعداد تقرير متابعة يتناول تنفيذ الأمانة لتوصيات ومقترحات التقييم من أجل تلافي حدوث أزمات مماثلة في المستقبل، على أن يقدم له هذا التقرير في دورته العادية الثانية لعام 2006.

73- وأقر المجلس البرنامجين القطريين لكل من تشاد وغينيا مؤكدا على الحاجة إلى دراسة الأوضاع الأمنية في تشاد وعلى الإمكانات الزراعية القطرية في غينيا.

حافظة المشروعات للشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لليمن 10137.0 (2002-2007) (2006/EB.A/23)

مشروع البرنامج القطري لليمن 10435.0 (2007-2011) (2006/EB.A/24)

مشروع البرنامج القطري لمصر 10450.0 (2007-2011) (2006/EB.A/25)

74- أشار الممثل الإقليمي إلى أن المسؤولية عن أفغانستان وباكستان انتقلت إلى مكتب آسيا منذ 2006/6/1. وأوضح أنه لاتزال هناك 15 عملية قيد التنفيذ، ينتهي 12 منها في عام 2006 لتدخل، بعدئذ، في مرحلة جديدة. وقد تمحور التركيز العام لاستراتيجية الانسحاب التدريجي على تعزيز الاستهداف، ومن ثم فإن هدف التركيز على الأشخاص الأشد ضعفاً قد استلزم ازدياد الحاجة إلى تحسين التمويل. ولقد كان نقص هذا التمويل واحداً من التحديات الرئيسية التي واجهها البرنامج في الإقليم. ومن جهة أخرى، فإن الدعم المالي اتسم، عموما، بالتقلبات التي تواكبت مع تبدلات سياسية. وكان الأمن بمثابة تحد رئيسي آخر يواجه العمليات في الإقليم وبخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق.

75- واتفق المجلس على أن الاستراتيجيات القطرية والإقليمية، التي تستند على بناء القدرات، من شأنها أن تيسر التقدم صوب التصفية التدريجية للعمليات في الإقليم. وتدور حاليا مناقشات، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتعلق بتطبيق خطة عمل البرامج القطرية، لكن جزئية برنامج الأغذية العالمي في البرامج القطرية تستلزم موافقة المجلس التنفيذي.

76- وأوضح ممثل تقييم البرنامج القطري الراهن لليمن أن التنفيذ قد تأخر لمدة عام. ونظراً لأن رئيس فريق التقييم بقي كما كان في التقييم الأول للبرنامج، فقد أتاح هذا الأمر الاستمرارية، وتقييم ما أحرز من تقدم، وتحديد الدروس المستفادة. وحسب تقييم منتصف المدة، فقد أمكن التغلب، في البرنامج القطري الثاني، على المشكلات السابقة ذات الصلة بإدارة الأغذية. كما طرأ تحسين ملحوظ في مجالات تحديد المناطق المستهدفة، وتجميع التدخلات، وترتيبات الإمدادات، وتجميع التدخلات، وترتيبات الإمداد، والمتابعة. وقد تحقق النجاح الرئيسي في مجال النشاط رقم 2 المتعلق بتشجيع تعليم الفتيات، لكن النقص المزمن في التمويل ظل مشكلة تحتاج إلى حل.

77- وأكد المدير القطري في اليمن للمجلس أنه قد تم إدراج توصيات بعثة التقييم في البرنامج القطري الجديد، وهي الآن قيد التنفيذ على أرض الواقع من جانب البرنامج وشركائه. وتشاطر الأمانة المجلس الرأي في أن التخطيط الاحترازي يمثل أسلوباً فعالاً لمعالجة النقص المزمن في التمويل. وأشارت إلى أن تحليل هشاشة الأوضاع يخضع للتحديث بحيث يتوجه

الاستهداف فقط إلى السكان الأشد هشاشة. وبناء على مطالبة سابقة، فسوف يتم تحليل مردودية تكاليف العنصر المتعلق بمكافحة الدرن والجذام، اللذين يستفيد منهما عدد قليل نسبيا، علماً بأن التكاليف الإمدادية كانت ضئيلة. وكان هناك اعتقاد بأن السلطات الحكومية هي التي كان لزاماً عليها أن تقرر ما هي الوحدة الإدارية التي يتعين عليها الاضطلاع بمسؤولية التنسيق. ورغم ضخامة عدد وكالات الأمم المتحدة التي شاركت البرنامج في اليمن، فإن الأموال التي تم ضخها للمشاريع لم تكن كافية، وكانت هناك حاجة إلى مزيد من التضافر. وشهد الوضع الأمني في اليمن تغيرا مستمراً. وكان الوصول إلى بعض المناطق الحدودية مقيداً، الأمر الذي أثر في عمليات التوزيع والمتابعة. بيد أن الاتفاقية التي أبرمت بين اليمن والمملكة العربية السعودية، يتوقع لها أن تعزز الأوضاع الأمنية على الحدود بين البلدين. وتم التأكيد على شراء الأغذية محلياً. وأشير إلى أنه من الصعوبة بمكان اعتزام الانسحاب التدريجي من اليمن، ذلك لأنه من المستبعد تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد استطاع البرنامج، بفضل التعاون مع الجهات المانحة الأخرى، أن يبحث عن بدائل أخرى، عوضاً عن الأغذية، كحوافز للفتيات لارتياد المدارس وللنساء لمواظبة الحضور إلى المراكز الصحية. ونتيجة لجهود البرنامج، فقد عمدت الحكومة، في الآونة الأخيرة، إلى إلغاء رسوم التعليم على الفتيات في المناطق الريفية.

78- فيما يتعلق بمشروع البرنامج القطري لليمن، شددت الأمانة على أن تحسين الاستهداف في إطار العنصرين الرئيسيين للبرنامج القطر يوهما: دعم التغذية والتعليم، وترويج تعليم الفتيات، يتسق مع كل من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل الصعوبات في اليمن، في وعورة التضاريس، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، والانقطاعات في سلسلة الإمدادات، والتأثيرات السلبية، جراء الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود، على خدمات النقل. أما في الجانب الإيجابي، فيلاحظ أن الحكومة تسعى جاهدة لإيجاد بيئة تعزز عمليات البرنامج، من خلال الخطط الرامية إلى تحسين التسيير، فضلاً عن الإدارة المالية، وتنمية القطاع الخاص، والارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان.

79- بخصوص مشروع البرنامج القطري لمصر، فقد أشير إلى احتمال أن يكون هذا البرنامج هو آخر برنامج إنمائي ينفذه البرنامج في مصر اعتماداً على المعونة الغذائية. فلقد كانت البرامج الحكومية ضخمة تستلزم تعاون البرنامج ومساعداته لخمس سنوات أخرى وانسحاباً تدريجياً. وتبعا لذلك، فقد انصب الاهتمام على القدرات القطرية وتنفيذ أفضل الممارسات والتصدي للانشغالات إزاء المغذيات الدقيقة. ورؤي أنه ينبغي إدماج البرنامج القطري في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لمساعدة مصر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. وأشار المدير الإقليمي إلى أن الانسحاب التدريجي لبرنامج المعونة الغذائية في مصر لا يؤدي، بالضرورة، إلى إغلاق المكتب القطري، وإن كل حالة يمكن بحثها في ضوء مزاياها، وسوف يظل العمل لازماً فيما يتعلق ببناء القدرات واستقطاب الدعم. وأشير إلى أن الحكومة المصرية قد وافقت على تغطية تكاليف تشغيل المكتب. وأوضح المدير القطري أن البرنامج قد تحاور مع العديد من المانحين المحتملين في مصر وتلقى منحاً عبر المقر الرئيسي، كما أن زيادة مساهمات الحكومة كانت تطوراً حظي بالترحيب. وأشارت دراسة حديثة للتوقعات، بشأن شراكات القطاع الخاص، إلى احتمالات واعدة. ومن المتوقع أن تتم، بيسر وسلاسة، عملية نقل برنامج الغذاء مقابل التعليم إلى الحكومة. ولقد انطلقت إجراءات الإصلاح آخذة في الحسبان الخبرات الدولية لبرنامج الأغذية العالمي. كما أن الدعم الحكومي الراسخ للبرنامج القطري والمشاركة الوطيدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من شأنهما أن يضمنا إمكانية الاستدامة.

حافظة المشروعات لإقليم الجنوب الأفريقي

مشروع البرنامج القطري لموزامبيق 10446.0 (2007-2009) (2006/EB.A/26)

80- لخص المدير الإقليمي الوضع في الجنوب الأفريقي الذي شهد أسوأ أوضاع فيروس الإيدز في العالم والذي تعرض للفقر وانعدام الأمن الغذائي المزمن. وأشار إلى أن التوقعات بشأن محصول عام 2006 تبدو واعدة لكن، وبعد سنوات عديدة من رداءة المحاصيل، فإن العملية الإقليمية الممتدة للإغاثة والإنعاش والتي عدلها البرنامج تستلزم 247 مليون دولار للفترة 2006-2007. ومعلوم أن البرنامج قد اشترى في عام 2005 ما مقداره 000 500 طن متري من السلع المحلية بلغت قيمتها 100 مليون دولار.

81- فالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أنغولا لتوفير الأنشطة التعليمية والصحية للسكان الذين تضرروا من النزاعات يتوقع لها أن تكون آخر عملية غذائية ينفذها البرنامج في ذلك البلد. وقد وفت الحكومة بتعهدها السابق بتقديم 7.5 مليون دولار، كذلك تعهدت بما لا يقل عن 10 ملايين دولار لهذه العملية. ويتوقع البرنامج تصفية تدريجية لتدخلاته لفائدة الأيتام والأطفال الضعفاء في ناميبيا بحلول عام 2008 عندما تتولى الحكومة هذه المسؤولية. وفي جميع البلدان التي يدعمها البرنامج في إقليم الجنوب الأفريقي، كان يستهدف المصابين بفيروس الإيدز والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وركز البرنامج برامجه على مدى الهشاشة والبيانات الأخرى من اللجان القطرية التي تحدد مدى الهشاشة والتي تتلقى دعما فنيا من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد طلب من هذه اللجان أن تقدم نصيحتها بشأن ما هي التدخلات الغذائية أو النقدية التي هي أكثر ملائمة للأوضاع الخاصة. وأشاد المجلس بأعمال البرنامج في الإقليم.

82- وبخصوص مشروع البرنامج القطري لموزامبيق، يستهدف هذا المشروع معالجة انعدام الأمن الغذائي ومكافحة وباء فيروس الإيدز وضعف قدرات الحكومة. ويركز هذا البرنامج أساسا على الأطفال. وقد أيد المجلس هذا البرنامج وأوضحت الأمانة القضايا التي أثيرت خلال المناقشات. ويدخل هذا البرنامج في إطار الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر والاستراتيجيات القطاعية القطرية. وتستهدف مشروعات التغذية المدرسية المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي تتدنى فيها مؤشرات التعليم. وتم تحري إمكانيات الإنتاج الغذائي المحلي والحدائق المنزلية لدعم المدارس. وقد قلصت موارد هذا البرنامج عدد الأطفال في هذه المشروعات إلى 000 200 طفل لكن يمكن إضافة 000 80 طفل إلى هذا الرقم إذا ما توافرت أموال إضافية في المستقبل. أما التصفية التدريجية للتغذية في المدارس الداخلية، فسوف تشمل اضطلاع الحكومة بهذه المسؤولية بصورة تدريجية. وازدادت الفعالية بفضل البرمجة المشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة مثلا في المدارس الميدانية لشباب المزارعين ومع منظمة اليونيسيف فيما يتعلق بالمدارس الصديقة للطفولة. وتشتمل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش الحالية عناصر تتعلق براحة الأمهات والأطفال وقد أدرجت في تخفيف تأثير الكوارث وأنشطة الاستعداد مع الآباء. وسوف يتواصل برنامج الغذاء مقابل العمل. وقد تواصل تعزيز استراتيجيات الخروج من خلال تجربة أساليب مختلفة في الوصول إلى الأطفال من خلال الأغذية والأنشطة الأخرى.

حافظة المشروعات لإقليم أفريقيا الشرقية والوسطى

مشروع البرنامج القطري لإثيوبيا 10430.0 (2007-2011) (2006/EB.A/27)

مشروع البرنامج القطري لتنزانيا 10437.0 (2007-2010) (2006/EB.A/28)

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – الصومال 10191.0 (2006/EB.A/29)

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها - الصومال 10191.1 (2006/EB.A/30)

83- تم عرض البنود السابقة سوية حيث بدأ المدير الإقليمي بإلقاء نظرة عامة على أنشطة البرنامج في المكتب الإقليمي لأفريقيا الشرقية والجنوبية. ولقد كان لهذا المكتب في عام 2005 حافظة غذائية بمقدار 4.9 مليون طن متري من السلع لفائدة 22.4 مليون مستفيد، منهم 54 في المائة من النساء، وتبلغ كلفتها 2.8 مليار دولار. وقام الرؤساء التنفيذيون لليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بزيارة ثلاثة بلدان تابعة لهذا المكتب بين 2006/2/26 و2006/3/6 للتأكيد على الحاجة إلى التعاون بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحلول على المستوى الإقليمي لقضايا اللاجئين والنزاعات وهشاشة الأوضاع. وقد اضطلع فريق مهام إقليمي بصورة أسبوعية برصد أوضاع الجفاف اعتمادا على جميع المكاتب القطرية المعنية. وتوجد في جميع البلدان أفرقة مهام قطرية بشأن إنفلونزا الطيور. ويوجد لدى بعض هذه البلدان مخزونات من اللقاحات و/أو المختبرات لإجراء الاختبارات الطبية. وقد ازدادت المشتريات الإقليمية المحلية من 22.3 مليون طن متري خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2005 إلى 45 مليون طن متري في نفس الفترة. وقد احتاجت الصومال بشدة إلى أموال لتغطية تكاليف خدمات النقل الجوي وخدمات النقل الأخرى.

84- وشهدت بوروندي سلاما نسبيا باستثناء بعض مظاهر العنف في بوجمبورا. وأدى الجفاف الذي تلى موسم الأمطار والسيول إلى نزوح 000 10 شخص وتدمير المساكن والمحاصيل. ونتيجة لرداءة الأمطار في جيبوتي، فقد قدم البرنامج مساعدات لنحو 500 47 شخص تضرروا من الجفاف إضافة إلى 000 35 شخص مستفيدين من البرنامج القطري. وقد استحوذت المناطق الشرقية من الكونغو الديمقراطية بنحو 60 في المائة من مخصصات البرنامج. ومن المتوقع أن تكون الانتخابات في يوليو/ تموز سلمية. ويقدم البرنامج مساعدات لنحو 11 مليون مستفيد في إثيوبيا، من بينهم 2.6 مليون تضرروا من الجفاف. وأدى الجفاف في كينيا إلى جعل 3.1 مليون شخص بمن فيهم 000 500 طفل يحتاجون إلى الدعم. وفي جمهورية الكونغو يتعاون البرنامج مع اليونيسيف في مجال المدارس ومع منظمة الصحة العالمية في مجال المستوصفات ومع منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحدائق المدرسية. وقد لزم توفير الموارد لإطعام تلاميذ المدارس ودعم العائدين. ونتيجة للجفاف في رواندا، فقد بدأ اللاجئون ينزحون إلى البلدان المجاورة. وفي الصومال، فإن الحكومة الانتقالية لعام 2005 أخفقت في تأدية مهامها وأدت الاضطرابات السياسية والعنف إلى جعل توزيعات البرنامج تواجه صعوبات. وتقلصت حالات النزاعات في أوغندا وبدأ بعض النازحين يعودون إلى قراهم. وأدمجت حكومة إريتريا نحو 000 64 طن متري من السلع الغذائية للبرنامج في مخزوناتها وكانت الأمانة قد زودت المجلس بأحدث المعلومات عن التطورات في هذه القضية.

85- إجابة على الملاحظات الإيجابية والأسئلة التي قدمها المجلس فيما يتعلق بمشروع البرنامج القطري، أبرزت الأمانة كيف أن شراكات البرنامج مع المنظمات القطرية والدولية حالت دون التداخلات فيما بين البرامج ومهدت الأساس لانسحاب البرنامج بصورة تدريجية. وقد شارك البرنامج بشدة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وتولى قيادة مجموعات

تتعلق باللوجستيات والاتصالات والقطاع الإنساني. ويشار إلى أن ميريت قد استندت إلى الحوافظ وقدمت الدعم الفني لبرنامج شبكة الأمان التي لها طابع انتقالي. وأنشئت القدرات القطرية لإدارة الأنشطة البرامجية وذلك من خلال التدريب الحكومي والمحلي وتعميق الوعي. وفي عام 2005، تم شراء 15 000 طن متري من الأغذية محليا وتم شراء 70 000 طن متري حتى مايو/ أيار 2006. وتخضع المشتريات المحلية للرصد المستمر للتأكد من عدم وجود تأثيرات سلبية على الأسواق المحلية. وقد وافق المجلس على مشروع البرنامج القطري.

86- وبخصوص مشروع البرنامج القطري لتنزانيا، أوضحت الأمانة أن البرنامج قد شارك في برنامج تنمية القطاع الزراعي في تنزانيا بالتعاون مع كلا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة آيرلندا. ويعكف البرنامج على تطوير التعاون مع اليونيسيف ووزارة الصحة في مسح الأمن الغذائي القطري ومسوحات أخرى للتحري عن الأسباب غير الغذائية لسوء التغذية. وشاركت الحكومة في صياغة هذا البرنامج القطري منذ سبتمبر/ أيلول 2005. وهي تخطط للاضطلاع بمسؤولية التغذية المدرسية بنفسها وأنها قادرة على دعم معظم سكان البلاد المتضررين من الجفاف. ومع أن تنزانيا كانت أكثر من مكتفية ذاتيا بالحبوب، فإن خسائر ما بعد الحصاد والتي تجاوزت 40 في المائة أدت إلى نقص في الأغذية. وشارك البرنامج في مشروعات صغيرة في إدارة المخازن وإعادة تأهيل مرافق التخزين لإصلاح أوضاعها. وتحسنت في تنزانيا إلى حد كبير إدارة الكوارث، ومن المنتظر أن ينسحب البرنامج من البلاد في المستقبل القريب.

87- اطلع المجلس على تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في الصومال وأثنى على إدراج الأمانة لتوصياتها في العملية الممتدة الجديدة.

88- وبخصوص العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للصومال، تذكرت الأمانة المجلس، وهي تكرر اعتزامها تنفيذ توصيات التقييم، أن تفاقم الأوضاع في الصومال قد أرجأ البدء في عملية الإنعاش. ومع أن بعض المناطق يتعذر الوصول إليها فإن لدى البرنامج ما بين 115 و120 موظفا موزعين في 9 مكاتب في الصومال توجد في جنوب البلاد ما بين 150 و200 نقطة للتوزيع. وتمكن البرنامج من الوصول إلى معظم المستفيدين المستهدفين لكن بأقل من التوزيعات المخططة. وقد تمت استشارة المستفيدين أثناء تصميم العملية الممتدة وسوف تخضع للمراقبة بعدئذ. وحاول البرنامج التأكد من الأغذية لا يعاد توزيعها من المستفيدين إلى الجماعات غير الضعيفة لكن التوزيعات غير الموثوقة أدت إلى استدانة الأغذية الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان رصد سوء توجيه الموارد. وقد قلل التعاون مع الشركاء التداخل لكنه كان معقدا ولم يشجع الشركاء على دخول بعض المناطق.

89- ومع أن مخاطر المجاعة في الصومال لم تعد شديدة، لكن البلد ربما يواجه أزمة إنسانية حتى نهاية 2006 على الأقل وربما لفترة أطول. وسوف تقدم معلومات إضافية في ضوء النتائج التي تتوصل إليها التقييمات التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية في يوليو/ تموز. ولقد وزع البرنامج 50 في المائة من أغذيته المخططة بين فبراير/ شباط ومايو/أيار 2006 لأسباب أهمها أن الأغذية لم تكن متوفرة بل وأيضا بسبب مشكلات النقل. ومن المتوقع أن يوزع البرنامج من يونيو/ حزيران حتى سبتمبر/ أيلول 75 إلى 80 في المائة من الأغذية المخططة. وأعطيت الأولوية المتقدمة للأطفال. وكان توزيع الأغذية في الصومال أسلوبا أكثر فعالية من النقود في معالجة قضايا التغذية.

التقارير التشغيلية

تقرير عن التقدم المحرز في المشروع التجريبي للتأمين ضد مخاطر الجفاف في إثيوبيا (2006/EB.A/31)

90- أوجزت الأمانة أهم استنتاجات التقرير، وهي: (1) تنفيذ التمويل الطارئ؛ (2) ثبتت جدوى تلك المشروعات استنادا إلى مؤشر ملائم وتقارير الأرصاد الجوية الدقيقة؛ (3) وجود خطة حكومية سليمة؛ (4) النجاح الذي حققه هذا المشروع الرائد حتى الآن يبرر مواصلة تنفيذه. ويعني ضيق نطاق المشروع الرائد أن الفرق بين تكلفة التأمين وحجم أي مدفوعات محتملة لن يكون كبيرا؛ ومن شأن نشر المخاطر على نطاق أوسع ومدى أطول أن يزيد من فعالية التكاليف.

91- وبعد بناء القدرات في الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية، يتم جمع بيانات موثوقة والإبلاغ عنها يوميا حسب ما بينه مدير الوكالة. ويمكن كذلك استخدام تلك البيانات للإنذار المبكر في سياقات أخرى وفي منظمات أخرى. وتناول رئيس الهيئة الإثيوبية لتنسيق الأمن الغذائي بالوصف خطة الطوارئ التي وضعتها الحكومة لدفع مستحقات المستفيدين في حالة الجفاف.

92- وأيد المجلس بشكل عام هذه الجهود الرامية إلى استخدام آليات السوق في التدخلات الإنسانية، ولكنه تساءل عما إن كان **البرنامج** هو أفضل وكالة لتنفيذ أنشطة الأرصاد الجوية أو التأمين. وطلب المجلس من الأمانة البحث عن شركاء أنسب لهذا الدور.

93- واستجابة لشواغل المجلس، شددت الأمانة على أن المستفيدين من التأمين ينتمون إلى الفئات الأشد فقرا الذين يتم اختيارهم وفقا لمبادئ الاستهداف المجتمعية لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية التابع للحكومة الإثيوبية.ولن تتاح البيانات المتعلقة بالتقييم النهائي للمشروع قبل نوفمبر/تشرين الثاني، وإن كان يتعين الانطلاق في تنفيذ مشروعات التأمين الرائدة الأخرى قبل بداية الموسم الزراعي المقبل. ولذلك ستقدم الأمانة تقارير غير رسمية إلى المجلس في سبتمبر/أيلول وستوافيه

بالتقارير الكاملة خلال الدورة العادية الثانية لعام 2006؛ كما أنها تسعى في غضون ذلك إلى الحصول على موافقة المجلس على مواصلة تطوير هذا المشروع. وفي قراره لاحظ المجلس التقرير عن سير العمل المقدم من قبل الأمانة، والذي بموجبه يخول المدير التنفيذي مواصلة تحليل المشروع وإنجاز الأعمال التحضيرية ذات الصلة بخطة العمل والميزانية للمرحلة الثانية. وحيث سيعاد النظر في هذا الموضوع من قبل المجلس في دورته في نوفمبر/ تشرين الثاني، ستجري مشاورة غير رسمية في سبتمبر/ أيلول لدراسة مدى جدوى الشراكة المؤسسية وموارد تمويل هذا النوع من المشروعات.

عرض لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

94- ركز العرض الذي قدمه المدير الإقليمي على الموضوعات الرئيسية التي يتصدى لها المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتم تقديم معلومات تفصيلية في وثيقة أتيحت للمجلس. ويتمثل التركيز الرئيسي في الإقليم على بناء القدرات بغرض تزويد البلدان بالمساعدة التقنية والاستفادة من الكم الهائل من المعارف القائمة لدى بلدان الإقليم. وتم اتخاذ عدد من الإجراءات الإقليمية والوطنية بخصوص المبادرة الإقليمية لإنهاء الجوع وسوء التغذية بين الأطفال. كما تحدث المدير الإقليمي عن مبادرة إدارة المعرفة، والاستجابة الإقليمية المتكاملة لفيروس/ مرض الإيدز والتغذية، وشبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي مشروع للبحوث أمكن إنجازه مع الهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن تكاليف الجوع، وتعبئة الموارد والتوعية، وهو ما أفضى إلى إبرام العديد من اتفاقات التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية و**البرنامج**. وقال إن سوء التغذية المزمن بين الأطفال يمثل أحد المجالات الاستراتيجية التي تتطلب تدخلا حاسما.

95- وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن الاهتمام بالمشاكل في الأماكن الأخرى من العالم يحرم أمريكا اللاتينية والكاريبي من برامج ودعم **البرنامج**. وأعرب أعضاء المجلس عن اعتقادهم بأن التماس موارد إضافية بدلا من توجيه الموارد القائمة يمثل الاستجابة الملائمة. ورحب المجلس بتحول بلدان الإقليم إلي جهات مانحة نشطة بدلا من كونها متلقية سلبية للمعونة. وثار قلق إزاء العدد الهائل من الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها الإقليم؛ وأكدت الأمانة للمجلس أن استعداد الإقليم لمواجهة حالات الطوارئ بات أفضل من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن مشروعات التنمية في الإقليم قد عانت انخفاض التمويل فإنها لعبت دورا مهما في التخفيف من حدة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية. ووُجهت دعوات لتحسين التعاون بين بلدان الجنوب، وهو ما تمخض بالفعل عن تضامن أقاليمي متميز.

العرض الإقليمي للمكتب القطري في السودان

96- أوضح المدير الإقليمي للسودان عمليات البرنامج في السودان. وفيما يتعلق بدارفور، أشار إلى أن اتفاقية السلام قد تم التوقيع عليها في أبوجا، لكن حالة انعدام الأمن لازالت مستمرة، ولاتزال بعض المناطق يتعذر الوصول إليها لتوزيع الأغذية، والناس يحتاجون إلى الأمن والخدمات الأساسية وإعادة الاندماج في المجتمع المحلي. وأوضح أن سوء التغذية في أوساط الأطفال تراجع من 22 في المائة إلى 12 في المائة بين عامي 2004 و2005، لكنه عاد وانتعش في الأشهر الأخيرة حتى يونيو/ حزيران 2006. وفي الولايات على خطوط المواجهة السابقة في الجنوب، تم تقديم المساعدة لنحو 000 350 شخص من أصل 000 850 شخص كان من المخطط إعانتهم. لكن الافتقار إلى الخدمات الأساسية والصعوبات التي واجهت إحصاء العائدين طوعاً هي التي سببت هذا التباين.

97- وقد تمكن البرنامج، في مايو/ أيار 2006 من تقديم المعونة لنحو 4 ملايين مستفيد، أي 68 في المائة من أولئك المخطط إعانتهم. وكان القصور ناجماً عن التأخر في أنشطة الانتعاش نظراً لضآلة عدد العائدين وعدم التأكد من الموارد الأساسية، الأمر الذي جعل إنقاذ الأرواح له الأولوية على الانتعاش. وفي نهاية عام 2006، يتوقع الوصول إلى نحو 85 في المائة من المستفيدين. وتحتاج عمليات البرنامج في السودان إلى 80 مليون دولار إضافية حتى ديسمبر/ كانون الأول 2006 إضافة إلى 100 مليون دولار لتغطية الاحتياجات في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2007 نظراً للافتقار إلى المخزونات المرحلة، فضلاً عن 200 مليون دولار مخزونات مسبقة من الإمدادات الغذائية لمدة ستة أشهر قبل هطول الأمطار الموسمية، الأمر الذي سيقلل الحاجة إلى النقل الجوي الباهظ التكلفة. وتحتاج عملية خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى مبلغ إضافي مقداره 16 مليون دولار.

98- وأشاد المجلس بأنشطة البرنامج في السودان. وأوضح المدير الإقليمي، في سياق الإجابة على الأسئلة، أن هناك عدداً قليلاً من الشركاء المحتملين موجودون في مناطق السودان حيث ينفذ البرنامج عملياته. وهناك مؤشرات على أن مجموعة من المنظمات غير الحكومية من اليابان سوف تعمل في دارفور في المستقبل القريب وهو ما يمثل بارقة أمل. وإن التحول من الإغاثة إلى الانتعاش سوف يؤدي إلى تقليل الاحتياجات الغذائية وتبديلاً في سلة الأغذية لكن هذا التحول يستبعد له أن يتم في المستقبل القريب. كذلك أكد المدير الإقليمي على المساهمات الغذائية الثمينة التي قدمتها الحكومة.

مسائل التنظيم والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 2005/1/1 -2005/12/31 (2006/EB.A/32)

99- في الاستعراض الذي أقرته، لفتت الأمانة الانتباه إلى المساهمات المهمة للمراجع الخارجي الذي نفذت بالفعل بعض توصياته بشأن هذا الموضوع. ويأخذ **البرنامج** مسألة خسائر ما بعد التسليم مأخذ الجد، وقد أقر باعتراف المراجع الخارجي بظروف العمل الصعبة تحتم وقوع بعض الخسائر. ويسعى **البرنامج** باستمرار إلى تحسين أدائه ويرى أن معدل خسائر عام 2005 والتي بلغت 0.53 في المائة كانت منخفضة بدرجة معقولة. وأعرب المجلس عن ثنائه الحار على موظفي الرصد، وشددت الأمانة على أهمية التدريب على تقنيات الرصد في الميدان.

100- ورحب المجلس بجهود **البرنامج** الرامية إلى الإبقاء على خسائر ما بعد التسليم منخفضة نسبيا، ولكنه أعرب عن بعض القلق إزاء ما شهده عام 2005 من زيادات بالقيمة المطلقة والنسبية على عام 2004. ويؤمل في أن تكون الزيادة ناجمة فقط عن تحسن إعداد التقارير. وأعرب بعض الأعضاء عن دهشتهم لارتفاع نسبة خسائر ما بعد تسليم السلع في ظل الإدارة المباشرة من **البرنامج**. وأوضحت الأمانة أن ارتفاع النسبة يمكن عزوه إلى قيام **البرنامج** بإدارة نسبة متزايدة من الأغذية التي عهدت به إليه الجهات المانحة، معظمها في حالات الطوارئ، وأشارت إلى أنه سيجري بذل كل الجهود الممكنة للحد من وقوع تلك الخسائر في المستقبل.

مسائل أخرى

101- واستمع المجلس إلى تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي في الفترة 8 – 22 مارس/ آذار 2006 بعد 15 شهراً من زلزال تسونامي. وكان الهدف من الزيارة مساعدة أعضاء مختلف المجالس في أن يروا بأم أعينهم كيف كانت مختلف وكالات الأمم المتحدة تتعاون مع بعضها البعض ومع الحكومات والأطراف الأخرى في الانتقال من المساعدة الإنسانية في أعقاب الكارثة إلى مجال الانتعاش والتعمير. وقد أرجئت دراسة التقرير النهائي المشترك ذلك لأن المشاركين الميدانيين في الرحلة لايزالون يضعون الصيغة النهائية للتقرير. وكان الدرس العملي المستخلص من هذه التجربة يتمثل في كيفية تحسين تخطيط وتنسيق التقارير المشتركة التي تضعها الوكالات المختلفة، وكيفية تحسين التآزر والتضافر بين الوكالات عموماً. ومن المأمول مناقشة مسألة صياغة التقارير المشتركة في الاجتماع المشترك المقبل للمجالس التنفيذية في يناير/ كانون الثاني 2007.

102- واسترعى المدير التنفيذي الانتباه إلى التقرير السنوي لعام 2005، الذي ألقى نظرة إجمالية على ضخامة حجم ظاهرة الجوع في العالم واستجابة البرنامج لهذه الظاهرة. وحث المجلس على دراسة ذلك التقرير بصورة مفصلة وبحث الطرق التي اقترحها للتصدي لهذه المسألة، مؤكداً على الأزمة الضخمة والمتشابكة التي تواجه السودان، وحالة الطوارئ في أفغانستان، والجفاف في القرن الأفريقي وبعض أنحاء شرق أفريقيا. وفي سياق الموافقة على اقتراح بعقد اجتماع خاص لهيئة المكتب يتناول هذه المسألة، وافق على أن التغييرات الوشيكة في الإدارة العليا في البرنامج أصبحت وشيكة، وأعرب عن تفاؤله بأن وجود موظفين موهوبين في البرنامج، بمن فيهم العديد من الموظفين الشباب، سوف يواجهون هذه التحديات.